الرجعية لو اخذت كل المقاومة بزمام المبادرة بدلا من ان تبقي زمام المبادرة في يد السلطة . ان استمرار بروز هذه النغمة يخدم محاولة البعض تبرير مواقفه الخاطئة بشكل ديماغوجي ، امام قواعده وامام الجماهير ، ملقيا تبعات اخطائه كلها على ما يسميه « تطرف » اليسار . ويبرز تبني وحماس الرجعية العربية لنفس الموقف في عدائها السافر ليس ليسار حركة المقاومة ، بل ولكافة القوى التقدمية العربية ، التي تواجه حاليا مرحلة صعبة جدا . لذلك نقول بوضوح ، انه من واجب كل وطني مسؤول ، وكل مثقف ثوري ان يدقق المواقف حتى يكتشف بالضبط من مكن للسلطة الرجعية بسياسته الخاطئة ان تغرز اظافرها وحتى اسنانها في جسم حركة المقاومة وفي جسم شعبنا ، حتى تتمكن من دحر هذه الحملات الايديولوجية اليمينية والرجعية ، التي تحاول ان تتستر على مواقفه المترددة ، القاصرة عن التحليل السليم لصراع القوى المتناقضة والنتائج العملية التي تترتب على هذا ، وتبقى اسيرة سياسة « مسك العشر بطيخات بيد واحدة » هذه السياسة التي لعب غير اليساريين على حبالها طويلا وقادت الى نتائج متخاذلة تجاه قضية شعبنا وحتى لا نترك لها المجال لتوجيه انتقاداتها الباطلة ليسار حركة المقاومة .

اتهمت الديمقراطية مؤخرا بعد ان طرحت في المجلس الوطني موقفها القائل بتجديد وحدة الضفتين على اسس وطنية ديمقراطية ورفض التجديد على أسس تخدم النظام الاردني بأنها تفسح المجال امام الدولة الفلسطينية . ما هو ردك على هذا الاتهام .

ان الذي يقفز عن تقديم الحلول الوطنية للقضايا المطروحة هو الذي يفسح المجال للاتجاهات المتخاذلة والاستسلامية في صفوف القطاعات البورجوازية الفلسطينية، والتي تقود بالنتيجة الى تجزئة القضية الفلسطينية بما فيها احتمالات الدويلة الفلسطينية . اما الذي يبادر الى طرح الحلول الوطنية على قضايا راهنة قائمة فهو الذي يقطع الطريق فعلا وعمليا على مثل تلك الاتجاهات . وهذا ما بادرت الجبهة الديمقراطية الى طرحه مؤخرا ، على دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسع الذي انعقد من ٧ــ ١٣ تموز ١٩٧١ . وبعد اقل من شهرين اتضح ان ما طرحته الجبهة يمثل ردا وحلولا وطنية على قضية راهنة باتت مطروحة بشكل حاد . فبعد حملة أيلول ٧٠ نشأت اوضاع جديدة واستثنائية في الساحة الفلسطينية الاردنية ، اذا لم تتقدم القوى الثورية لمعالجة هذه الاوضاع وتقديم الحلول الوطنية لها ، فيمكن للقوى الرجعية واليمينية في المنطقة وفي صفوف شعبنا ان تستغل هذه الظروف الاستثنائية على حساب مصير القضية الوطنية ووحدة نضال شعبنا في الساحة الفلسطينية الاردنية . لقد شنت السلطة الرجعية في عمان حملة ابادة في ايلول نشأ عنها نزعة اقليمية متعصبة تقودها السلطة لتغذية الانقسام في صفوف شعبنا بين فلسطيني واردني . ومحاولة استمالة قطاعات واسعة من ابناء شرق الاردن لتلتف حول السلطة الرجعية التي تقدم نفسها بأنها الحريصة على مصالح ابناء شرق الاردن والعاملة على حمايتها ، والحريصة على حماية ابناء شرق الاردن من محاولات الاستيعاب الفلسطينية لهم . وتتخذ السلطات الرجعية هذا المدخل لتبرير جميع جرائمها بحق شعبنا وحق ابناء شرق الاردن نفسه ، ولتوليد اوضاع متماسكة بين ابناء شرق الاردن ، وخاصة في الريف وداخل مؤسسات اجهزة الدولة ، تلتف حول السلطة الرجعية لتستخدم كل هذه الطاقات في متابعتها لعملية القمع ، ومصادرة جميع حقوق شعبنا الوطنية ، وفرض ديكتاتوريتها البوليسية على ابناء الضفتين . وقد تولد عن هذه الحملات العسكرية وعن الاتجاهات الاقليمية المتعصبة التي تخوضها الرجعية الاردنية رد فعل عفوي في صفوف شعب فلسطين في الضفة الشرقية وفي الضفة الغربية أيضا يقوم على اتجاه انفصالي عفوي عام ، اذ ان شعب فلسطين يجد بهذا الاتجاه الانفصالي العفوي خلاصه من العذاب اليومي والتاريخي الذي تحمله منذ عام ١٩٤٨ على يد العرش الهاشمي ، ومن المذابح التي تعرض لها ولا زال يتعرض لها على يد هذا النظام . في ظل هذا المناخ الناشىء بعد أيلول تلمس شعبنا ايضا ان المقاومة الفلسطينية تعيش حالة من القصور في الرد على هجمات الرجعية ومجازرها المنظمة مما يعزز ردة الفعل الانفصالية كعملية هروبية غير ثورية بالنتيجة على صعيد القضية الفلسطينية ومصير شعبنا . هذه الاوضاع القائمة تستغلها الرجعية الحاكمة في عمان لتدفع بالامور وبالقوة باتجاه شكل من اشكال الدويلة الفلسطينية وبذات الوقت تستغلها العائلات البورجوازية الكبيرة وكل الرجعيين في الضفة الغربية لتدفع الامور ايضا باتجاه الدويلة